خطاب إلى أبي رغال

"فهد بن عبد العزيز آل سلول"

للشيخ الإمام المجدد
أسامة بن لادن

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

إلى ملك نجد والحجاز فهد بن عبد العزيز:

السلام على من اتبع الهدى، وبعد..

فهذه رسالة مفتوحة نبعث بها إليك بعيداً عن ألقاب المجاملات الملكية وألقاب التفخيم، وهي مصارحة لك ببعض ما يمكن التصريح به مما ارتكبته أنت ومن حولك من أمور عظام في حق الله ودينه، وحق عباده وبلاده، وحق حرمه وأمته، فإن وضوح ما سنكتبه لك من حق، وجلاء مافي هذه الرسالة من الصواب، يدفعنا إلى الأمل بأن تخترق ما أحطت به نفسك من حجب عن سماع الحق، وجدر دون وصوله إليك!!

أيها الملك!

مناسبة هذه الرسالة هي ما تقوم به أنت والأمراء المتنفذون من خداع للناس ومحاولة لِلّعب على عقولهم وامتصاص لغضبهم عليكم ونقمتهم على حكمكم بماتقومون به من (إصلاحات) هامشية خادعة تدخل في باب المسكِّناتِ والمهدئات الآنية لنقمتهم، ومن ذلك ما قمتم به من تأسيس مجلس الشورى الذي انتظرته الأمة طويلاً!! وخيّب آمالها بعد أن وُلد ميتاً، وما قمتم به تأسيس مجلس الشورى الذي انتظرته الأمة طويلاً وخيّب آمالها بعد أن ولد ميتاً، وما قمتم به أخيراً من تعديل وزاري هامشي لم يمس رأس الداء وأساس البلاء الذي هو أنت ووزير دفاعك ووزير داخليتك وأمير الرياض ومن على شاكلتكم!!

ومناسبة هذه الرسالة المهمّة لن تدفعنا إلى تخطى جوهر الخلاف معك، وأساس الصراع مع حكمك، وهذا الجوهر والأساس ليس هو ما يتبادر إلى ذهنك مما عملت على إشاعته في عهدك , ومكّنت له من بعدك من ظلم للعباد وهضم لحقوقهم، وخاصة العلماء منهم والدعاة والمصلحين والتجار وشيوخ القبائل!! ولا هو ما عرّضت له الأمة عامة من إهانة لكرانتها وتدنيس لمقدساتها وسلبٍ لخيراتها ونهبٍ لثرواتها، ولا هو أيضاً ما شاع في

عهدك من الرشاوي والعمولات وانتشر من المحسوبية والفساد الإداري و الأخلاقي!! ولا هو كذلك ما قدمت إليه البلاد من انهيار إقتصادي مذهل وصل بها إلى درجة الإفلاس!!

فهذه الأمور المهمّة سنعرض لبعضها لاحقاً بعدأن نعرض أولاً لجوهر الخلاف معك وأساسه الذي هو خروج نظام حكمك عن مقتضيات لا إله إلا الله ولوازمها التي هي أساس التوحيد الفارق بين الكفر والإيمان لأن كل تلك الأمور ناجمة عن خروجك ونظام حكمك عن مقتضيات التوحيد , ولوازمه!! وبما أننا سنصدر – إن شاء الله – قريباً بحثاً يتناول أوجه هذا الخروج بشكل أكثر تفصيلاً فإننا سنقتصر في هذه الرسالة الموجزة على بيان وجهين من وجوه هذا الخروج وهما:

أولاً: حكمك بغير ما أنزل الله وتشريعك له:

لقد تواترت نصوص القرآن والسنة واقوال علماء الأمة على أنّ كل من سوغ لنفسه أو لغيرة اتباع تشريع وضعي او قانون بشري مخالف لحكم الله، فهو كافرُ خارجُ عن الملة.

يقول الله تبارك وتعالى: {ألم تر الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وماأنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً}.

يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله في تفسير هذه الآية: (من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ورغب عنه وجعل لله شريكاً في الطاعة وخالف ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أمره الله تعالى به في قوله {وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك} وقوله تعالى {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً} فمن خالف ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم بأن حَكَمَ بين الناس بغير ما أنزل الله أو طلب ذلك إتباعاً لما يهواه ويريده فقد خلع ربقة الاسلام والإيمان من عنقه , وإن زعم أنه مؤمن فإن الله تعالى أنكر علىمن أراد ذلك وكذبهم في زعمهم الإيمان لما في ضمن قوله "يزعمون" من نفي إيمانهم فإن "يزعمون" إنما يُقال غالباً لمن ادعى دعوىهو فيها كاذب لمخالفته لموجبها وعمله بما ينافيها، يحقق هذا قوله "وقد أُمروا أن يكفروا به" لأن الكفر بالطاغوت ركن التوحيد، كما في آية البقرة، فإذا لم يحصل هذا الركن لم يكن موحداً، والتوحيد هو أساس الإيمان الذي تصلح به

جميع الأعمال وتفسد بعدمه , كما أن ذلك بيّن في قوله تعالى {فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى} وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمان به)[1].

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله في تفسير هذه الأية: (وقد نفى الله الإيمان عمن أراد التحكم إلى غير ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من المنافقين كما قال تعالى {ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنو ابما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمرو ان يكفرو به ويريد الشيطانأن يضلهم ضلا لأبعيداً} فاءن قوله عزو جل "يزعمون" تكذيب لهم فيما ادعوه من الإيمان فإنه لا يجتمع التحاكم إلى غير ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مع الإيمان في قلب عبد أصلاً بل أحدهماينافي الاخر، والطاغوت مشتق من الطغيان وهو مجاوز الحد فكل من حكم بغير ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم أوحاكم إلى غير ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فقد حكم الى باطاغوت وحاكم إليه) أ.هـ[2].

ويقول الله عزوجل: {أفحكم الجاهلية يبغون فمن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون}.

يقول ابن كثير في تفسير هذه الايه: (ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير الناهى عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والاهواء والإصطلاحات التى وضعهاالرجال بلا مستند من شريعه الله , كماكان اهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بأرئهم واهوئهم , وكما يحكم به التتار من السياسات الملكيه المخوذه من ملكهم جنكيز خان الذى وضع لهم الياسق وهو عباره عن احكام اقتبسها من اليهوديه والنصرانيه والمله الإسلاميه , وغيرها. وفيها كثيرمن الأحكام اخذها من مجردهواه.فسارت في بنيه شرعا متبعاً يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير) ا هـ.

وهل الياسق هذا إلا مثا ل متقدم للقوانين التى تحكمها انت ونظام حكمك ومن على شاكلته من الأنظمه اليوم؟

[1] من كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص: 392 – 393.
[2] من رساله تحكيم القونين للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

إن تحكيم القونين الوضعية والتحاكم إليها هو بلا شك عباده ممن يفعل ذلك لو اضع هذه القوانين, واستعباد من مشرعها لمن يتبعونه ويطيعونه في تشريعاته تلك من دون الله.

وهذ ا المعنى بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم في الحديث الذي اخرجه الترمذي وغيره وحسنه أن عدي ابن حاتم رضي الله عنه – وكان نصرانياً – سمع النبي صلى الله عليه وسلموهو يقرأ هذه الاية {اتخذو أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم} فقال: يارسول الله إنّا لسنا نعبدهم! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه, ويحلون ماحرم الله فتحلونه؟!)) قال: بلى، قال: ((فتلك عبادتهم))!

إن عدى بن حاتم رضي الله عنه كان يظن ان العباده مقتصره على تقديم الشعائر التعبديه كالصلاة ونحوها ولما كان النصارى لا يصلون لأحبارهم ورهبانهم ظن انهم لا يتخذو هم أرباباً.لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أزال عنه هذا اللبس وبين له أنهم بطاعتهم إياهم في التحليل والتحريم علي وجه مخالف للشرع , فقداتخذوهم أرباباً من دون الله!

وهذا المعنى للعبادة الذي بينه الرسول صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم رضي الله عنه هو الذي أجمعت عليه الأمة وتواتر عن العلماء الأئمة الذين سنذكر بعض أقوالهم فيما يلي باختصار:

يقول بن حزم عن قوله تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم من دون الله}: (لما كان اليهود والنصارى يحرمون ماحرم أحبارهم ورهبانهم ويحلون ما أحلّوا كانت هذه ربوبية صحيحة وعبادة صحيحة وعبادة صحيحة قد دانوا بها , وسمى الله تعالى هذا العمل اتخاذ أرباب من دون الله عبادة وهذا هو الشرك من دون الله بلا خلاف)[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن أورد حديث عدي بن حاتم السابق: (وكذلك قال أبو البختري أما أنهم لم يصلوا لهم ولو أن يعبدوهم من دون الله ما أمروهم ولكن أطاعوهم فجعلوا الحلال حراما والحرام حلالا فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية...فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أن عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام وتحريم الحلال لا أنهم صلّوا لهم

[3] الفصل 66/3.

وصاموا ودعوهم من دون الله, فهذه عبادة الرجال, وقد ذكر الله أن ذلك شرك بقوله "لاإله إلا هو سبحانه عما يشركون)[4].

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله مبوباً حديث عدي السابق: (من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أرباباً)[5] أهـ.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ومن المعلوم بالإضطرار من دين الإسلام، وباتفاق جميع المسلمين أن من سوّغ اتباع غير دين الإسلام واتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر)[6] أهـ.

ويقول رحمه الله: (فالإسلام يتضمن الإستسلام لله وحده, فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً, ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر والإستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته دونه)[7].

ويقول الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ – مفتي المملكة سابقاً – رحمه الله: (إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين).

ويقول في رسالة وجهها إلى أمير الرياض – في وقته – بشأن القوانين الوضعية التي يتحاكم إليها في الغرفة التجارية بالرياض وبيان أنها كفر ناقل عن الملة: (واعتبار شيئ من القوانين للحكم بهلاولو في أقل القليل لا شك أنه عدم رضا بحكم الله ورسوله ونسبة حكم الله ورسوله إلى النقص وعدم القيام بالكفاية في حل النزاع وإيصال الحقوق إلى أربابها وحكم القوانين إلى الكمال وكفاية الناس في حل مشاكلهم, واعتقاد هذا كفر ناقل عن الملة والأمر كبير مهم وليس من الأمور الإجتهادية... وتحكيم شرع الله وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحدة دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا

---

[4] الفتاوى 67/7
[5] عن حاشية كتاب التوحيد ص146
[6] عن الفتاوى ج524/12
[7] الفتاوى 91/3

شريك له وأن يكون رسوله هو المتبع المحكِّم ما جاء به فقط، ولا جرّدت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلاً وتركاً وتحكيماً عند النزاع)[8].

ويقول العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في "أضواء لبيان": (تحكيم النظام المخالف لتشريع خالق السموات والأرض في أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسابهم كفر بخالق السموات الأرض وتمرد على نظام السماء الذي وضعه مع خلق الخلائق كلها وهو أعلم بمصالحها سبحانه وتعالى أن يكون معه مشرع آخر علواً كبيراً" أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لهم يأذن به الله " قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً، قل آالله أذن لكم أم على الله تفترون)[9].

ويقول الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله في تعليقاته على كتاب التوحيد، في شأن مُحكِّم القوانين الوضعية: (فهو بلا شك كافر مرتدّ إذا أصرّ عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمّى به ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها)[10] أهـ.

ويقول الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله في تحكيم القوانين الوضعية: (فهذا الفعل إعراض عن حكم الله ورغبة عن دينه وإيثار لأحكام الكفار على حكم الله سبحانه، وهذا كفرٌ لا يشك أحدٌ من أهل القبلة على إختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه)[11] أهـ.

هذه أدلة من الوحي صحيحة ونقولٌ عن العلماء صريحة في محل النزاع تقطع الخلاف و تسكت الجدل وتخرس المكابرة ولولا مخافة التطويل لاسترسلنافي هذه الأدلة والنقول، فهذا الموضوع يشكل الموضوع الرئيسي في القرآن الكريم كله ولكن نظن أن فيما ذكرنا كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

بقي أن نذكرك بما تمارسه أنت ونظام حكمك من تحكيم لهذه القوانين الكفرية وتعطيل لأحكام الله الشرعية.

إن الإنسان العادي – فضلاً عن الباحث المدقق – لا يجد عناء في إثبات أنك ونظام حكمك مشرعون ومحكِّمون للقوانين الوضعية وملزملون الناس بالتحاكم إليها , فنظرة

[8] عن فتاوى الشيخ 251/12
[9] أضواء البيان 84/4
[10] من فتح المجيد شرح كتاب التوحيد هامش 296/3
[11] من عمدة التفسير157/4

خاطفة على لوائح المحاكم التجارية والقوانين التي تشّرع وتبيح المعاملات الربوبية في البنوك و غيرها، وقانون العمل والعمال وقانون الجيش العربي السعودي، وغير ذلك من القوانين الكفرية التي تؤكد المدى الذي وصل إليه تحكيم هذه القوانين الكفرية من التوسع والنفوذ داخل البلاد.

وقد ذكرت مذكرة النصيحة وجود عشرات الهيئات القانونية التي تحكم بين الناس بالقوانين الوضعية التي تسوسون بها البلاد والعبد في الداخل، ناهيك عما يحكم البلاد في علاقتها الخارجية من تلك القوانين التي نأخذ مثالاً لها إلتزامكم بالتحاكم إلى هيئة تسوية المنازعات بين دول مجلس التعاو ن الخليجي، فهذه الهيئة التي تتحاكم إليها الدول المتنازعة الأعضاء في المجلس وفي مقدمتها دولة المقر – السعودية – هيئة قانونية كفرية وضعية مما لا يدع مجالاً للشك، فقد نصحت مبينة مصادر أحكامها وقوانينها في المادة التاسعة من نظامها الأساسي قائلة:

" تصدر الهيئة توصياتها وفتاويها وفقاً لـ:
1) أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون.
2) والقانون الدولي.
3) والعرف الدولي.
4) ومبادئ الشريعة الإسلامية، على أن ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لإتخاذ ما يراه مناسباً".

أي استهزاءٍ هذا بدين الله وأي احتقار لشريعته؟

أما اكتفيتم من الكفر والضلال بأن جعلتم شريعة الله السماوية وأحكامه القرآنية في آخر قائمة مصادر أحكامكم وقوانينكم مقدماً عليها حثالة أفكار البشر الوضعية وعادات وأعراف الأمم الجاهلية وأحكام النظم القانونية الكفرية حتى جعلتموها تحت رحمة مجلسكم الأعلى ليتخذ منها ما يراه مناسباً لهواه؟

ماذا يقول حماة الدين وحراس العقيدة ودعاة التوحيد في التحاكم إلى مثل هذه الهيئات والمحاكم يا " خادم الحرمين "؟!

إن الإجابة واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار لا تقبل التلكؤ ولا التلعثم ولا المراوغة ولا المداهنة، كما بينّا فيما سبق، إنه كفر بواح مخرج من الملة بدليل الكتاب والسنة

وإجماع الأمة.وهذه بعض فتاوى العلماء الأعلام، تبين وجود هذه القوانين من جهة وحكمها الشرعي من جهة أخرى.

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عن قوانين المحاكم التجارية في رسالة وجّهها إلى أمير الرياض في وقته: (وقد إنتهى إلينا نسخة عنوانها نظام المحكمة التجارية بالمملكة العربية السعودية ودرسنا قريباً نصفها فوجدنا مافيها نظماً وضعية قانونية لا شرعية... واعتبار شيء من القوانين للحكم بها ولو في أقل القليل لاشك أنه عدم رضا بحكم الله ورسوله... واعتقاد هذا كفرٌ ناقلٌ عن الملة)[12] أهـ.

ويقول رحمه الله في رسالة وجهها إلى رئيس المحكمة العليا بالرياض في شأن قانون نظام العمل والعمال الذي يحمكه مكتب العمل والعمال وما يجب على المحاكم الشرعية تجاهه: (من محمد بن إبراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة العليا بالرياض، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فقد اطلعنا على خطابكم حول المعاملات التي ترد من مكتب العمل والعمال.والذي يتعّين اتباعه في مثل هذا إنما أحيل للمحكمة للبت فيه وإنهائه فعلى المحكمة النظر فيه لأنه من صميم عملها أما أذا أحيلت المعاملة لإنفاذ توجيه من مكتب العمل ثم تعاد إليه لينهيها بموجب تعليمات ونظم ما أنزل الله بها من سلطان فلا يسوغ للمحكمة الإلتفات لمثل هذا التوجيه لأن ذلك يعد من المحكمة موافقة بل مساعدة على التحاكم بغير ما أنزل الله) أ.هـ رئيس القضاء 1379/10/23هـ[13].

وفي نفس الموضوع – نظام العمل والعمال – كتب الشيخ العلامة عبد الله بن حميد رئيس القضاء رحمه الله رسالته المعروفة في بيان أن التحاكم إلى قوانين هذا النظام كفرٌ عن الملة.

هذه بعض الفتاوى التي تثبت وجود هذه القوانين من جهة وتبين الحكم الشرعي لها من جهة أخرى ولا داعي للأستطراد فالأمر واضح جلي.

ومما هو معروف أن هنالك فَرْقا جلياً بين من يرتكب كبائر من قبيل أكل الربا مع اعتقاده بحرمتها، وبين من يشرّع قوانين تبيح تعاطي هذه الكبائر، فالذي يتعاطى الربا مثلاً وهو مقر بحرمته مرتكبٌ لكبيرة من أكبر الكبائر والعياذ بالله لكن الذي يشرّع ويقنن القوانين

[12] من فتاوي الشيخ 12251

[13] من فتاوى الشيخ 251/12

التي تبيح الربا فهو كافرٌ مرتد!! ولسنا بحاجة إلى تنبيه الناس إلى أبراج البنوك الربوبية التي تزاحم مآذن الحرمين الشرفين وتعمل بقوانينكم الوضعية.

إن قول الله تبارك وتعالى: {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً كثيراً}؛ حكم منه تعالى بنفي الإيمان عمّن لم يحكّم شرعه مستسلماً منقاداً، وقد أكد سبحانه هذا الحكم بأدوات التأكيد المختلفة وفي مقدمتها قسم بنفسه سبحانه وتعالى، وهذه الآية مع ما سبق من بيان النبي صلّى الله عليه وسلّم لعدي بن حاتم في آية {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله} تدحض أية شبة وتقطع أي متعلق يمكن أن يتشبث به المخالف.

الوجه الثاني: موالاة الكفار ومعاداة المسلمين:

ليست هنالك سمة للسياسة الخارجية في نظام حكمكم أبرز من ربطكم إياها بمصالح الدول الغربية والصليبية والأنظمة الطاغوتية في البلاد الإسلامية، ومثبت هذه الحقيقة لا يحتاج إلى كثير عناء فالقاصي قبل الداني يعرف مدى هذا الإرتباط:

فنظام حكمكم الذي يتبجح بحماية العقيدة وخدمة الحرمين هو الذي أعلن عن دفع أربعة مليارات من الدولارات مساعدة للإتحاد السوفيتي السابق الذي لم يغسل بعد يديه الملطخة بدماء الشعب المسلم في أفغانستان، وذلك سنة 1991م!!

ونظام حكمكم – حارس العقيدة السمحة!! – هو الذي دفع قبل ذلك آلاف ملايين من الدولارات للنظام النصيري السوري سنة 1982م، مكافأة له على ذبح عشرات الآلاف من المسلمين في مدينة حماة، وهو كان يدعم الموارنة النصارى من حزب الكتائب اللبناني ضد المسلمين هناك.

ونظام حكمكم – الرشيد!! – هو الذي دفع مليارات الدولارات للنظام الطاغوتي الذي يطحن الإسلام والمسلمين في الجزائر.

ونفس النظام هو الذي دعم بالمال والسلاح المتمردين النصارى في جنوب السودان.

ومع كل هذه العظائم الجمّة في حق الملة والأمة، فإن نظام حكمكم أفلح إلى حين في مخادعة بعض الناس وتضليلهم عن هذه الحقائق. إلا أن الله أبى إلا أن يكشف حقيقتكم بأحداث اليمن الأخيرة التي مزقت آخر

الأقنعة التي كنتم تتموهون بها وتضللون الناس من ورائها، فقد كان دعمكم السياسي والعسكري للشيوعيين اليمنيين القاصمة التي قصمت ظهركم سياسياً الحالقة التي حلقت مصداقيتكم إسلامياً...

إن أحداث اليمن أوقعتكم في تناقض فظيع، أظهر أن دعمكم للمجاهدين الأفغان ليس حباً في الإسلام، ولكن حماية للمصالح الغربية التي كان يهددها كسب الروس للمعركة هناك، وإلا فإن الشيوعي الأفغاني لا يختلف عن الشيوعي اليمني والمسلم اليمني لا يختلف عن المسلم الأفغاني أيضاً، فكيف نفسر دعمكم للمسلمين ضد الشيوعيين في أفغانستان، ودعمكم ضد المسلمين في اليمن؟

هذا التناقض لا يمكن أن يفهمه إلا من علم أن سياستكم مملاة عليكم من الخارج من قبل الدول الغربية الصليبية التي ربطتم مصيركم بمصالحها، ولذا فما تقومون به أحيانا من دعم لبعض القضايا الإسلامية ليس دافعه -كما بيّنا- حب القضايا الإسلامية ومناصرة أهلها، بل دافعه الحقيقي هو حماية مصالح الدول الغربية الكافرة التي قد تتلقي مع تلك القضايا الإسلامية، كما حصل في أفغانستان.

والدليل على ذلك أن القضايا الإسلامية التي تتعارض مع المصالح الغربية، وقفتم فيها لدعم تلك المصالح على حساب أصحاب القضايا المسلمين، فهذا شعب الصومال المسلم قد وقفتم ضد مصالحه مع السياسة الأمريكية وبذلتم في ذلك مال الأمة المغصوب، ورجالها المكرهين.

وقبل ذلك وبعده ها هي قضية فلسطين أم القضايا الإسلامية، قد باركتم مسيرة التطبيع والتركيع والتضبيع التي تسيَّر فيها ومضيتم في مسلسل السلام والاستسلام المفروض فيها، وتطوعتم بدفع جزء كبير من تكاليف العملية رغم الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، حيث تبرعتم بمائة مليون دولار لسلطة ياسر عرفات العلمانية التي جيء بها لتمارس ما عجزت عن تحقيقه سلطات الاحتلال اليهودي من قمع ضد الشعب الفلسطيني المسلم، ومحاربة لحركاته الجهادية وفي مقدمتها حركة المقاومة الاسلامية (حماس). ولم يمنعكم من دعم سلطة عرفات واستقباله في الرياض موقفه العدائي منكم إبان حرب الخليج ودعمه الواضح لصدام حسين، فقد بلعتم منه تلك الإهانة مراعاةً لخاطر الراعي الأمريكي لمسيرة السلام المزعوم!!

ولاغرو في ذلك، فحتي لو لم تكن على قناعة شخصية بعملية السلام المزعوم، فليس أمامك إلاالاستجابة لأوامر ولي أمرك الأمريكي، أو ليس الرئس الأمريكي كلينتون هو الذي

لّما زار البلاد رفض أن يزورك في الرياض، وأصر على أن تأتيه صاغراً ذليلاً في القواعد الأمريكية في حفر الباطن؟!

الرئس الأمريكي بتصرفه ذلك أراد أمرين!!

أولهما: أن يؤكد أنّ زيارته أساساً هي لقواته المرابطة في تلك القواعد!!

وثانيهما: أن يلقنك درساً في الذلة والمهانة حتي تعلم أنه ولي أمرك حقيقةً حتي داخل مملكتك المزعومة التي ليست في الحقيقة أكثر من محمية أمريكية يسري عليها القانون الأمريكي!!

إن مما لاشك فيه ولانزاع بين العلماء أن موالاة الكفار ومناصرتهم ضد المسلمين تعتبر ناقضاً قطعياً من نواقض الإسلام، وقد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية و الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام العشرة، والله تبارك وتعالى يقول: {ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود و النصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين}، وقال تعالى: {لاتجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناهم أو إخوانهم أو عشيرتهم} وقد جعل تعالى اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين ابتغاء للعزة عندهم، من خصائص المنافقين، قال تعالى: {بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعاً}.

وموالاة الكفار كما قال أهل العلم هي إكرامهم والثناء عليهم والنصرة والمعاونة لهم على المؤمنين والمعاشرة وعدم البراءة منهم ظاهراً، فهذه ردّة من فعلها يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين، كما يدل على ذلك الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة المقتدى بهم، ولله در القائل:

ومن يتول الكافرين فمثلهم ... ولا شك في تكفيره عند من عقل
وكل محب أو معين وناصر ... ويظهر جهراً للوفاق على العمل
فهم مثلهم في تكفير من ريبة ... وذا قول من يدري الصواب من الزلل

فماذا يقول أهل العقيدة النقية والتوحيد الخا لص أيها الملك في أفعالكم الكفرية؟ وبماذا يجادل الذين يدافعون عنكم بالباطل؟!

{ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلاً}.

والآن وبعد أن تبين خروج نظام حكمك عن مقتضيات كلمة التوحيد وعقيدته السمحة التي تتشدق دائماً بدعوى حمايتها، تعال لنقوّم بكل موضوعية إنجازاتك في المجال الدنيوي بعد أن كشفنا حقيقتكم بالميزان الشرعي!!

وسنناقش معك ذلك في النقاط التالية:

أولاً: الوضع الإقتصادي:

لا شك أنك تدرك معنا أن البلاد ترقد على بحيرة من النفط تمثل ربع إحتياطي العالم من هذه المادة التي لا تخفى أهميتها، وتدرك معنا أيضاً أن البلاد تنتج ثلث إنتاج منظمة الأوبك، وتدرك معنا أن كذلك أن متوسط الدخل اليومي للبلاد خلال الأعوام الماضية كان يساوي مائة مليون دولار يومياً من عائدات النفط، فضلاً عن إحتياطي مالي كان يقدر مع بداية توليك الحكم بمائة وأربعين مليار دولار، أي أكثر من إحتياطي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعة في ذلك الوقت!! لقد كانت البلاد في ظل المعطيات الإقتصادية السابقة وقلة عدد السكان نسبياً أن تشكل ظاهرة اقتصادية مناهضة للحس الإقتصادي السليم عند بعض من ظنوا أنه لن يأتي اليوم الذي ينهار فيه اقتصاد البلاد لتصبح من أكثر الدول مديونية في العالم.

لكن سياستك الإنتحارية خيّبت آمال هؤلاء وغيرهم، فلم يكد يمضي عقد من الزمان على توليك الحكم، حتى انقلبت كل الموازين وتبدل كل شيء، فأصبحت البلاد مدينة بما يناهز ثمانين بالمائة من مجمل دخلها، وتحول المواطن من صاحب أكبر إحتياطٍ مالي إلى أحد أكثر المواطنين ديناً في العالم. وألقى الوضع الإقتصادي المنهار بكل ثقله على حياة المواطنين والمقيمين الذين أثقلت كواهلهم الضرائب والمكوس وخنق جيوبهم غلاء الماء والكهرباء والغذاء، حيث ارتفعت أسعار هذه المواد بشكل جنوني لم يسبق له مثيل!!

ولم يكن وضع التعليم بمنأى عن الكارثة، حيث تعاني المدارس من اكتظاظ كبير في الفصول يعاني من نتيجة الطلاب والأساتذة وأولياء الأمور، وزاد من سوء الوضع عجز الوزارة عن صيانة الفصول الموجودة بالفعل، فضلاً عن عجزها عن بناء فصول جديدة!!

وليس وضع المستشفيات بأحسن من وضع للمدارس، حيث عجزت الدولة حتى عن صيانة المستشفيات التي تحوّل كثير من أجنحتها إلى ما يشبه مسالخ بشرية فيظل عدم توفر الدواء والعلاج والعناية الطبية المطلوبة، ناهيك عن عجز الوزارة عن بناء مستشفيات جديدة. ومما زاد وضع البلاد سوءاً على سوء تفشي البطالة بين صفوف الشباب والخرجين من أصحاب الشهادات الجامعية، حيث يقدر عدد العاطلين من هؤلاء ممن أعياهم توفير فرصة العمل بمائة وخمسين ألف يزداد عددهم كل عام ويتقلص سوق العمل وتنكمش أمامهم على الدوام بفعل الأزمة الإقتصادية الحالية التي تزداد سوءاً على سوء.

ومع اشتداد هذه الأزمة وتفاقم الأوضاع سوءاً، لا تستحي أنت ونظام حكمك أن تدعوا الناس إلى الإقتصاد في الاستهلاك في الطاقة وغيرها في الوقت الذي كان سلوككم أسوأ قدوة للمواطنين تشجعهم على مزيد من البذخ والتبذير، فكيف تدعون الناس إلى الإقتصاد في الطاقة، والكل يرى قصوركم الساحرة منارةً مكيّفة بالليل والنهار؟!.

إن حجم إنفاقكم من مال الأمة العام على تلك القصور والدور داخل البلاد وخارجها، حجمٌ مذهلٌ ومخيف، فهو يقّدر بآلاف الملايين من الدولارات، والحديث عنه يطول، والمتحدث لا يدري من أين يبدأ، أيبدأمن مدينة جدة والجزرالصناعية الساحرة التي أقمت عليها هناك أفخم القصور على أوسع الأراضي على الساحل؟ أم يبدأ بالرياض التي لم تكتف ببناء القصور على ظهر أرضها حتى بنيت تحتها؟ أم يبدأ في قصورك في منى والطائف والهدا والشفا ومكة المكرمة والمدينة المنورة وبقية مدن البلاد؟ أم يترك كل هذا ويبدأ بقصورك في بقية العواصم والمنتجعات الغربية؟ تلك القصور التي لم تدخل كثيراً منها فيما مضى من عمرك ولن تدخلها على غالب الظن فيما تبقى منه!!

لو كان هذا الكلام من غيرنا لظننت أنه يمكن أن تكذِّبه، ولكنك تعرف محديثيك، وأنهم من أدرى الناس بهذه الحقائق التي لم تعد تخفى العامة فضلاً عن الخاصة {ولا ينبئك مثل خبير}.

لقد كان من ولعك ومن حولك ببناء القصور وكنز المال والتنافس بينكم سبباً رئيساً وراء انصراف كثير من جهدكم ووقتكم في هدا السبيل، حيث مزق التنافس بينكم علاقاتكم الداخلية بعد أن أثار حفيظة بعضكم وهيّج غضبه ما استأثرت به أنت والمقربيون إليك من الامتيازات المادية، فصدق قوله صلى الله عليه وسلم: ((تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم

تعس عبد القطيفة تعس عبد الخميلة، إن اعطي رضي وإن لم يعطى سخط، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش))[14].

إن هذ الإسراف والإنفاق من مال الأمه العام واهتمامكم بمصالحكم الشخصيه وتنافسكم في ذلك كان احد ابرز الأسباب التى قادت البلاد لى هاوية الإفلاس التى وصلت إليها فيضل سياستكم – الرشيدة! – {إن المبذرين كانو اخوان الشياطين}. إن الأزمة الإقتصادية الحالية وما تنذر به من أخطار ويترتب عليها من آثار، لم تأت بدون مقدمات وأسباب بل كانت محصلة جملة من التصرفات والسياسات القاتلة التي ارتكبتها أنت والمتنفذون من عائلتكم الحاكمة.

ومن أهم هذه الأسباب، فضلاً عما أشرنا إليه من البذخ والإسراف الذي تمارسونه هو:

1) دوركم في تدهور أسعار النفط:

لقد بدأت أسعار النفط في التدهور منذ عقد الثمانينات، غير أن آثار هذا التدهور لم تظهر بشكل علني على اقتصاد البلاد إلا في عقد التسعينات، حيث كنتم دائماً تلجأون إلى احتياطي البلا المالي لتغطية عجز الميزانية المستمر في سياسةٍ حمقاء استنزفت احتياط البلاد المالي ولم تقدم أي حل للأزمة التي تتفاقم يوماً بعد يوم!!

وللتذكير فإنك تعلم أن التبعية المطلقة من قِبلِكم لسياسات الدول الغربية وتوجيهاتهم لكم بدعم صديقكم السابق صدام حسين بخمسة وعشرين مليار دولار وبزيادة الإنتاج لتخفيض الأسعار، لإلحاق الضرر بإيران أثناء حربها معه، كان لها دور كبير في تدهور أسعار النفط إلى المستوى الحالي الذي يخدم المستهلكين الغربيين، ومع أن الغرب حريص على عدم قتل الدجاجة السعودية التي تبيض لهم الذهب الأسود، فإنهم أشد حرصاً على أن يبقى سعر هذا البيض متدنياً إلى أدنى حد ممكن.

2) عدم العمل الجاد على إيجاد مصادر دخل أخرى:

[14] رواه البحاري

مع أنه من المعلوم أن النفط مصدر عائدات معرض للنضوب وتقلب الأسعار دائماً، ومع أن البلاد مؤهلة لتطوير مصادر دخل أخرى كثيرة ومتوفرة، إلا أن نظامكم فشل في تطوير تلك المصادر، وظلت البلاد معتمدة بشكل شبه كلي على عائدات النفط فقط.

3) الإنفاق الجنوني على قوات الحالفاء في حرب الخليج:

رغم الضائقة المالية التي كانت تمر بها البلاد أثناء حرب الخليج ورغمأن تدمير قوات وشعب العراق المسلم كان هدفاً للدول الغربية قبلغيرها، إلا أن دول التحالف وجدت فرصة سانحة لإبتزازكم واستغلال مشاعر خوفكم وجبنكم، فأصرت على أن تسددوا فاتورة الحرب بشكل شبه كامل، حيث صرفتم على تلك الحرب حوالي ستين مليار دولار ذهب منها حوالي ثلاثين مليار في الجيب الأمريكي وحوالي نصف ذلك المبلغ إلى بقية الحلفاء، وصرف الباقي في عمولات وصفقات ورشاوى محلية.

ولم تقف تكاليف الحرب عند هذا الحد فقط، بل دفعكم ولاؤكم لدول الحلفاء إلى عقد صفقات أخرى كانت مكافأة لها بعد الحرب، حيث كلفت هذه الصفقات حوالي أربعين مليار دولار ثمناً وهمياً لصفقات عسكرية ومدنية مع الأمريكان لوحدهم، فضلاً عن عقد شراء طائرات التورنيدو البريطانية الذي جاء مجاملة لرئيس وزراء بريطانيا جون ميجر دون أن تكون هناك طاقة بشرية في جيش البلاد لإستحدام هذه الطائرات، كما ثبت أثناء حرب الخليج، فضلاً عن عدم كفاءتها، كما شهدت بذلك اللجنة الفنية في الجيش، وسنفصل هذا الموضوع لاحقاً.

وبدلاً من وضع سياسة ناجعة لتلافي الموقف وتدارك الوضع الاقتصادي المنهار، اتخذت ونظام حكمك سياسات اقتصادية انتحارية زادت الطين بلة.

ومن هذه السياسات:

1) القضاء على رصيد الدولة المالي في الخارج:

سبق أن ذكرنا أنّ أرصدة الدولة في الخارج كانت تقدر بمائة وأربعين مليار دولار مع بداية توليك للحكم، وكان دخلها السنوي في ذلك الوقت يقدر بسبعة وتسعين مليار دولار. ولك أن تتصور معنا درجة السفه في الإنفاق إذا تذكرت أنّ هذا الإحتياط قد قضي عليه تماماً بعد سبع سنوات فقط من ذلك التاريخ.

2) الاقتراض الربوي من البنوك المحلية والعالمية:

رغم مافي الربا من الوعيد الشديد ومبارزة الله بالحرب {فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله} ورغم ما أثبته الواقع من أنّ نظام القروض الربوية التي تقدمها البنوك لا تزيد الفقير إلاّ فقراً يوماً بعد يوم، رغم كل ذلك فإنك ونظام حكمك أغرقتم البلاد في بحر من الديون التي ليس في الأفق مؤشر على إمكانية التخلص حتى من فوائدها الربوية في ظل عجز الدولدولة عن تسديد مجرد تلك الفوائد الربوية، وكمثال على حجم تلك الديون، ففي سنة 1411 هـ الموافق 1991م لوحدها التجأتم إلى اقتراض عشرات مليارات الدولارات من البنوك المحلية والعالمية، وقد حلت هذه الديون بفوائدها الربوية المركبة سنة 1414 هـ الموافق 1994م.

دون أن تتمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها لأصحابها مما يعني أنّ تسديد مجرد الفوائد الربوية سيبقى يثقل كاهل ميزانية الدولة، ناهيك عن تسديد أصل الدين، وتركتم بذلك مستقبل البلاد ومستقبل أجيالها القادمة مرهوناً بأيدي المؤسسات الدولية التي لا تقف سيطرتها على المجال الإقتصادي للبلدان المدينة فقط، بل تتعداه إلى السيطرة على القرار السياسي لهذه البلدان.

هذا فضلاً عن مائتي مليار ريال ديون لأكثر من ثلاثة آلاف تاجرٍ ومقاولٍ على الحومة لا زالت تماطلهم في تسديدها.

لقد حطّمتم بتصرفاتكم تلك كل الأرقام القياسية في التبذير والإسراف من المال العام ففتم بذلك من قِبلكم وفتّم من بعدكم، فهنيئاً لكم على ذلك! وهذا غير مستغرب منكم، فأمثالكم لا يهمهم مستقبل بلادهم وشعوبهم بقدر ما تهمهم تلبية شهواتهم الذاتية ونزواتهم الآنية.

لقد غاب عنكم وأنتم تمارسون هذه التصرفات المصير المرعب الذي صار إليه شاه إيران وماركوس الفلبين وتشاوسيسكو رومانيا وغيرهم من مصاصي دماء شعوبهم غير المكترثين بمصير بلادهم.

إن البلاد حقيقةً تمر بأخطر أزماتها الإقتصادية التي مرت بها حتى الآن، فقد كانت الأزمة الأولى سنة 1385/84 هـ 1965/64 م بسبب فوضوية إدارة الملك سعود التي انتهت بعزله، وكانت الثانية سنة 1406 هـ الموافق 1986م بسبب الإنهيار المفاجيء في أسعار النفط..

وإذا كانت الأزمة الأولى قد حُلت بعزل الملك سعود وحاشيته، والثانية قد تجاوزتها البلاد بلُجوئها إلى احتياطها المالي الضخم آنذاك، فإنّ الأزمة الحالية وفي ضوء القضاء التام على رصيد الدولة المالي من جهة، وفقد مصداقيتها المالية في الداخل والخارج من جهةٍ أخرى، تبدو غير مبشرة بالإنفراج في المستقبل المنظور.

لقد كان عجزك عن معالجة الأزمة في الوقت الذي كانت البلاد تملك احتياطياً يُقدر بمائة وأربعين مليار دولار، وليس عليها أية ديون، أقوى دليل على فشلك في معالجتها بعد القضاء على ذلك الإحتياطي وغرق البلاد في بحر متلاطم من الديون الربوية، قال الشاعر:

فمن خانه التدبير والأمر طائعٌ   فلن يحسن التدبير والأمر جامحُ

ولم يعد يجدي هنا ما تقوم به وسائل إعلامك من تضليل للناس وتلبيسٍ عليهم، وإيهامهم بأنّ الأزمة أوشكت على الإنفراج، فكذبُ هذه الوسائل الإعلامية وخداعها لم يعدينطلي على الأمة التي وصل بها الوعي مرحلةً لم تعد تصدق معها مثل هذه الأكاذيب المفضوحة.

إنّكَ بإهدارك لأموال الأمة، وإسرافك في تبذيرها، وكذبك عليها بعد ذلك، فقد جمعت بين الخصال التي حكم الله على صاحبها بقوله: {إنّ الله لا يهدي من هو مسرفٌ كذّاب} هذا إذا كان إنساناً عادياً، أما إذا كان ملكاً، فالملك الكذّاب أشد عقوبةً عند الله من غيره من الناس، كما ورد في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وجاء فيه ((ثلاثةٌ لايكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم ولهمعذابٌ أليم، شيخٌ زانٍ، وملكٌ كذّاب، وعائلٌ مستكبر)).

وفي ضوء المعطيات الواقعية السابقة يبدو الحل الذي انتهت به أزمة الملك سعود، وهو خلعه من الملك أفضل الحلولالجذرية المطروحة.

وقبل ذلك تبقى الحلول الترقيعية أمامكم مريرة وقاسية من جهة، وغير ناجعة ولا فعّالة من جهة أخرى، فهل ستعمدون إلى تخفيض الريال مثلاً؟ قد يرجع عليكم هذا الإجراء بانفراج مؤقت، غير أنّ هذه الخطوة لها آثار سياسية أخطر من آثارها الإقتصادية، فهل ستجازفون بمكانتكمالطامحة إلى زعامة مجلس التعاون وتخفضون الريال مقابل عملات الدول الأخرى؟!

طموحكم السياسي وحبكم للزعامة يمنعكم من ذلك، خاصةً أن زعامة هذه الدول هي ماتبقى لديكم من حلم زعامي عريض تبدد بعدم تحقيقكم أية مكانة معتبرة في العالم العربي والإسلامي الذي كانت البلاد يوماً من الأيام تتحدث بإسمه وتتولى زعامته في عهد الملك فيصل. فهل ستزيدون من الضرائب والمكوس على المواطنين والمقيمين بتوفير مزيد من المال لخزانة الدولة المفلسة؟! قد تنجح هذه الخطوة بتوفير قدر من السيولة لا شك، لكنّ ذيولها السياسية قد تمنعكم من المضي فيها إلى النهاية، لأن المواطن قد يسكت مضطراً عن تبذير مال الأمة العام من قِبلكم، ولكنه لن يسكت وهو يرى الضرائب والمكوس التي جُبيَت من عرق جبينه تُصرف في لذات وشهوات المستهترين والمتنفذين من الأسرة الحاكمة!!

يبقى أمامك حل آخر وهو بيع مؤسسات الدولة للقطاع الخاص، ومع أنكم قطعتم خطوات في هذا المجال، إلا أن هناك صعوبات تعترضكم ونحن نقدرها من جهتنا، فالإحراج والإهانة التي تلحقكم ببيع هذه المؤسسات التي تعتبرونها من أثاث بيتكم الخاص، وما يؤذن به بيع هذا الأثاث علانية من مستوى إفلاسكم هي أمور مقدرة ومعتبرة من قبل من يعرفون حرصكم على الأبّهة والظهور والإستكبار والغرور!!

إنّ مشكلتكم أنّ هذه الحلول الجزئية مع مرارتها وقسوتها هي أحلى الأمرين بالنسبة لكم، لأن الحلول الجذرية تعني أول ماتعني القضاء على أسباب الأزمة وعلى رأس هذه الأسباب وجودكم في الحكم، فالمعادلة الصعبة أن يكون بقاؤك سبب فنائك واستمرارك سبب انهتائك.

ثانياً: الوضع العسكري:

لعلك تتفق معنا أن جيش البلاد ظل لعقود من الزمن يستحوذ على ثلث ميزانية الدولة، في حين أن دولة نووية مثل فرنسا تنفق على جيشها 4% فقط من ميزانيتها، وتتفق معنا كذلك أن الجيش رغم الأرقام الفلكية التي صُرفت عليه ما هو في الحقيقة إلاّ أكوام من السلاح والعتاد الذي ليست له طاقة بشرية تستخدمه، ولا عرو في ذلك، فما صُرف على هذا الجيش لم يصرف لتقويته وإعداده، بل صُرف ليشكل مصدر رزق للأمراء المتنفذين، وليكون مضخة تعويضات لحماة عرشكم وأوليائكم الغربيين الذين عُقدت كثير من الصفقات أداءً لضريبة الذل والتبعية لهم، وكمثال على ذلك شراء سبعين طائرة من نوع "إف 15" من أمريكا دعماً لجورج بوش في حملته الإنتخابية بعد حرب الخليج، وكذلك جاءت صفقات أسطول طائرات الخطوط الجوية السعودية وصفقات توسعة الهاتف جبراً لخاطر كلنتون الذي انكسر بدعمكم لمنافسه جورج بوش، وكذلك شراء 48 طائرة "تورنيدو" من بريطانيا لنفس الأسباب.

وإذا أدركنا ما وراء هذه الصفقات، أدركنا سر أداء وزير الدفاع المخزي أثناء حرب الخليج.

إنّ سلاح الجو الذي يملك خمسمائة طائرة مقاتلة لم يسجل طوال هذه الحرب أي عمل يُذكر باستثناء إسقاط طائرتين عراقيتين ليس لهما أي غطاء جوي.

أما البحرية التي تمتلك ثلاثين بارجة منها عشرين قاذفة صواريخ، فلم تطلق أية طلقة طوال مدة الحرب. ولم يكن سلاح البر بأحسن حالاً من سابقيه، فلكي يجهز لواء مدرعات واحد، أُضطرت البلاد أن تحضر الفرق التقنية اللازمة من الباكستانين.

وهكذا ذهبت مئات المليارات من الدولارات التي صُرفت على هذا الجيش أدراج الرياح!!

إن الإنسان ليصاب بالذهول والدهشة عندما يترك المجال للأرقام تتحدث عن إنفاقات وزارة الدفاع التي يجلس على عرشها أقدم وزير دفاع في العالم الأمير سلطان الذي يتولاها منذ اثنين وثلاثين عاماً وكأنه لا زال يطالب بإتاحة الفرصة له لإثبات كفاءتة بعد الفشل الذريع الذي مُني به وكشفته حرب الحليج.

ولكي نتصور جانباً من الصورة المذهلة لإنفاقات هذه الوزارة يكفي أن نعرف أن المواطن في الجزيرة العربية تحمّل من الإنفاق على الجيش أكثر مما تحمّله المواطن في عشر دول أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا إيطاليا، مصر، رومانيا، بولندا، إسبانيا، الإكوادور، الأورجواي، وأيرلندا، فقد صرف المواطن في الجزيرة سنة 1992م أكثر مما صرف المواطن في هذه الدول مجتمعة، مع العلم أنّ من بينها دولاً نووية وأعضاء في حلف شمال الأطلسي، ويتضح جانب آخر من هذه الصورة المذهلة عندما نعلم أنّ الفرد في القوات المسلحة في الجزيرة العربية أنفِقَ عليه أكثر مما أنفِقَ على الفرد العسكري في تسع دول مجتمعة هي: الولايات المتحدة، ألمانيا بلجيكا، الأرجنتين، الصين، إيران، العدو الصهيوني كوريا الجنوبية، وتنزانيا.

أليس من حقنا أيها الملك أن نسألك أين ذهبت كل هذه المبالغ؟ لا عليك في عدم الإجابة، فإذا عُلمت نسبة العمولات والرشاوي التي تَحصل عليها والأمراء المتفذين وعلى رأسهم وزير الدفاع سلطان مع شركات الأسلحة ومقاولات بناء المدن والقواعد العسكرية، فلن نتعب أنفسنا في السؤال عن مصير باقي المبالغ المصروفة، فلم يعد خافياً أنكم وتلك الشرذمة من الأمراء المتنفذين تستولون من كل صفقة على نسبة مابين 40 – 60 % من

قيمتها!! والنسبة الكبرى من الأموال المتبقية تصرف في بناء قواعد وتجهيزات لا يتناسب حجمها الضخم وتجهيزاتها العالية مع عدد وكفاءة جيش البلاد، الشيء الذي يُنبؤ أنها بُنيت لا لهذا الجيش، ولكن لتستخدم من قبل القوات الأمريكية والغربية التي ترابط في كثير منها الآن. هل ما زال العراق بعد تدمير قواته وتجويع شعبه المسلم يشكل خطراً فعلياً على عرشكم؟!

كل الحقائق تشهد بغير ذلك وتؤكد أنّ الخطر الذي ترابط هذه القوات من أجل دفعه ليس خطراً وهمياً من عراق مدمّر جائع!!

بل هو الخطر الإسلامي في الداخل كما يقوله الخبراء بناءً على ماتعيشه البلاد من صحوة إسلامية مباركة ومتصاعدة في جميع القطاعات المدنيه والعسكرية.

ومهما يكن فليس هناك أي مصوغٍ لإبقاء جيش البلاد في حالة العجز والقصور التي يعيشها، في حين يفترض فيه حماية بلاد المسلمين والدفاع عن قضاياهم فضلاً عن حماية البلاد المقدسة، فمن غير المعقول السكوت عن تحويل البلاد إلى محمية أمريكية يدنسها جنود الصليب بأقدامهم النجسة حمايةً لعرشكم المتداعي وحفاظاً على منابع النفط في المملكة.

وفي ضوء الواقع الحالي أيها الملك، أليس من حق الأمة أن تتساءل عن الذي يتحمل زعزعة الأمن وإثارة الإضطراب؟! أهو النظام الذي أسلم البلاد لحالة العجز العسكري المزمن ليسوغ استجلاب القوات الصليبية واليهودية لتدنس الأماكن المقدسة؟

أم هو الداعية الذي يدعو لإعداد الأمة وتجييشها لتتولى بنفسها شرف حماية دينها والدفاع عن مقدساتها والذب عن أرضها وعرضها؟!

والحق أن اللوم في هذا المجال كله يقع عليك أنت ووزير دفاعك دون أفراد الجيش والحرس الذين يشهد لكثير منهم بالصلاح والشهامة والشجاعة ولكن ليس لهم من الأمر شيء، فقد كان خوفكم من أي عمل إصلاحي يُحتمل أن يقوموا به دافعاً لكم إلى تهميش كثير من ضباطهم وجنودهم، وزرع الجواسيس بين صفوفهم، وكان خوفكم من أي تنسيق محتمل بين الأسلحة المختلفة – البرية والبحرية والجوية – للقيام بأي عمل إصلاحي ضدكم سبباً وراء منعكم أي تنسيق أو حتى تعارفٍ كافٍ بينهم، مع ضرورة التنسيق لأي عملٍ عسكري ناجح، فكان ثمنُ محافظتكم على عرشكم ودفعكم لأوهام الخوف التي تلاحقكم هو ما لحق بالبلاد والعباد من عارٍ وشنارٍ بسبب حرب الخليج!!

الخلاصة والإستنتاجات:

لقد ثبت لنا مما سبق أيها الملك، أن نظامكم قد ارتكب من نواقض الإسلام ما يبطل ولايته عند الله، ويثبت عليه من الفشل الذريع والفساد الشنيع ما يوجب عزله عند الناس، فهو بتشريعه للقوانين الوضعية الكفرية وإلزامه الناس بالتحاكم إليها، وبموالاته ومناصرته للكفار ضد المسلمين قد ارتكب من نواقض الإسلام ما يوجب عزله والقيام عليه!! وبفساده الذريع وفشله الشنيع في مجالات الدفاع والإقتصاد وغيرها، أثبت عملياً عدم أهليته لأن يتولى تسيير أمور البلاد حتى ولو لم يكن على ماهو عليه من انتقاض الإسلاموالردة عن الدين.

لقد جمعت أيها الملك على الناس أعظم ما يستعاذُ من من الشر وهو الكفر والفقر.

ومن جملة ما سبق يتضح:

أنّ خلاف الأمة التي يتقدمها العلماءوالدعاة المخلصون والتجار وشيوخ القبائل مع نظام حكمكم ليس خلافاً عارضاً ولا نزاعاً عابراً، بل هو صراع متأصل بين منهجين ونزاعٌ عميق بين عقيدتين، صراع بين المنهج الرباني المتاكامل الذي أسلم الأمر لله في جميع شأن منهجه {قل إنّ صلاتي ونُسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين} منهج لا إله إلا الله محمد رسول الله بكل دلالاتها ومقتضياتها، وبين المنهج العلماني الصارخ، منهج {أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض}، منهج {الذين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون}.

وبناءً على ماتقدم:

فإنّ ما تقوم به الأمة وفي صدارتها العلماء والمصلحون والتجار وشيوخ القبائل ضد نظام حكمكم لن يدخل قطعاً في باب الخروج المحظور على الحكّام، لأن نظام حكمكم فاقد للمشروعية كما بينا والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً، كما قرر أهل العلم، والحاكم إذا ارتد وجب الخروج عليه بإجماع الأمّة!! لكنّ هذا أيضاً لا يعني أن كل تصرف من هذا القبيل يكون صواباً بالضرورة، فلكل مرحلة من مراحل التغيير مقومات عملها ووسائله وأهدافه.

وتحديد ذلك لا يمكن باجتهاد شخصي متعجل، أوقرار فردي مُستفَز، بل يتم من قِبل قيادات الأمة من العلماء الصادقين والدعاة المصلحين الذين أثبتت المحن والإبتلاءات جدارتهم وأهليتهم للتصدر لمثل هذه الأمور العظام.

ولا شك أنه في مقدمات واجبات المرحلة الحالية الصدع بالحق والجهر به وبيان معاني ومقتضيات لا إله إلا الله وما يترتب على الخروج عنها حتى تكون الأمة على بصيرة من دينها ووعي من أمرها.

وبعيداً عن هذا وذاك، فإننا نرى أيها الملك أن من مصلحتك الشخصية ومن مصلحة عائلتك ومن حولك، وقد تقدمت بك السن ودب إليك المرض وحاصرتك الأزمات الداخلية والخارجية، أن تجنب الأمة والبلاد والعباد، مزيداً من العناء والشقاء والأزمات والإضطرابات.وأن تقدم استقالتك فتريح وتستريح وتترك الأمة تمارس حقها بواسطة أهل الحل والعقد في إختيار من ينقذها من هذه الهاويه التي قدتها إليها، بعد أن انقطع الأمل في أن تصلح من حالك بعد أن تقدمت بك السن وشخت، فقديماً قال الشاعر:

فإنّ سِفَاهَ الشيخِ لا حِلمَ بعده   وإنّ الفتى بعد السفاهة يحلمُ

ولعلك تتذكر في هذا المقام أن الملك سعود عُزل في ما هو دون ما أنت علي من الفساد بعشرات المرات، وقد كنتَ وقتها في صدارة من سعوا في عزله، وحسناً فعلتَ يومها، وليتك تفعل اليوم، ولا تقتصر في ذلك على مجرد الإستقالة الشخصية، فلا بد من إقالة كل من كان له دور من وزارئك وحاشيتك فيما آلت إليه الحال، فكما تحمّلت سيئة تسليطهم على رقاب العباد ومصالح البلاد، فحاول أن تكون لك مزيّة تخليصها من شرّك وشرهم، وخاصةً وزير دفاعك الفاشل الذي لم يتولى أمراً وأتى منه بخير، سواءً كان أمراً سياسياً أو إدارياً، فقد فجر ملف الحدود مع قطر، وكاد أن يشعلها حرباً ضروساً مع اليمن، هذا زيادة على فشله في إدارة وزارة الدفاع والطيران والخطوط الجوية التي أفلست على يديه.

وغير مجدية في هذا المقام التعديلات الوزارية الترقيعية التي تأتي في النهاية بوزراء مربوطين بفلك الفساد الكامن في أساس ورأس النظام الحاكم ويدورون حوله لا يملكون من الأمر شيئاً، إذ على افتراض حسن نيتهم وسعيهم في الإصلاح، فإن هامش صلاحياتهم المحدود وسلطتك المطلقة فوقهم لا تتيح لهم فرصة أي إصلاح، فلا يستقيم الظل والعود أعوج.

وهذه المطالب بالإستقالة والإقالة ليست مطالب تعجيزية، فهي نفس ما دعوت إليه وقمت به وإخوانك بشأن الملك المخلوع سعود في السابق.

وقبل أن نضع القلم؛ نطلبُ منك أن تفكر ملياّ وتراجع نفسك كثيراً أمام هذه الحقائق قبل أن تأخذك العزة بالرفض وتتخذ قرارك بمعاقبة كل من سعى في إيصال هذه

الرسالة إليك، وعكر مزاجك بها، كما فعلت مع كثير من عرائض ومذكرات النصح التي رُفعت إليك، والتي كان من أشهرها مذكرة النصيحة التي جاءتك حافلة بأهم المطالب الإصلاحية مبينة الداء واصفة الدواء بدقة العالم وحرارة الداعية وإشفاق الناصح في أدب جم ووقار عظيم، ولم يكن منك إلاّ أن تجاهلت النصح وتغافلت عن الناصحين بل وقررت عقاب صفوة الأمة من العلماء والدعاة والمصلحين الذين رفعوها إليك، وأجلبت عليهم بخيلك ورجلك من سدنة نظام حكمك وزبانيته وهيئاته السلطانية وحاشيته من المخدوعين والمتمالئين، فاستصدرت الفتاوى التي ترمي بكل إفكٍ وتقذف بكل بهتان تلك النخبة من أبناء الأمةوالصفوة من علمائها التي لا زالت مرابطة بكل صبر وثبات في زنازين سجونك ووراء قضبانها الحديدية.

نسأل الله أن يفك أسرهم ويسهل أمرهم ويثبتنا وإياهم على طريق دعوته وسبيل التمكين لدينه {حتى لا تكون فتنة ويكونالدين كله لله}.

ونسأله أن يعيننا على الوفاء بما عاهدناه عليه من الثأر لدينه , والإنتقام لأوليائه عامةً وللذين يتعرضون لأنواع التعذيب والبطش على أيدي جلادي سجونكم خاصة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أسامة بن محمد بن عوض بن لادن
التاريخ 5 / 3 / 1416 هـ
الموافق 3 / 8 / 1995 م